٤٥٣٠٠٠ (٤٤٤١٠٠ منهم عرب)، أي بنسبة ١,٩ بالمئة. بينما في الدولة اليهودية سيكون هناك ٥٤٤٠٠ عربي من جملة السكان البالغ عددهم ٢٨٠٤٠٠ (منهم ٢٢٦٠٠٠ يهودي) وبنسبة ١٩ بالمئة. اما في منطقة القدس الانتدابية فمن مجموع ٢٩١٥٠٠ نسمة، سيكون هناك ٢١١٤٠٠ عربي (بنسبة ٧٢,٥ بالمئة)، و ٨٠١٠٠ يهودي (بنسبة ٢٧,٥ بالمئة). وتتقارب هذه النسبة، بشكل عام مع نسبة التوزع السكاني في المنطقة الانتدابية الشمالية، حيث ستضم ٢٣١٤٠٠ يهودي (بنسبة ٧٥ بالمئة)، و ٧٧٣٠٠ يهودي (بنسبة ٢٥ بالمئة). اما المنطقة الانتدابية الجنوبية فجميع سكانها البالغ عددهم ٦٠٠٠٠ نسمة هم من العرب. بجانب ذلك فان اكثر من نصف سكان فلسطين العرب سيظلون، حسب هذه الخطة، خارج الدولة العربية، اذ لن تضم هذه الدولة الا ٤٤,٤ بالمئة من هؤلاء السكان (٤٥٣٠٠٠ من ١٠٠١٣٠٠)، بينما سيبقى خاضعا للانتداب البريطاني في مناطقه الثلاث ٥٠,٢ بالمئة من السكان (٥٠٢٨٠٠ نسمة)، كما ستحكم الدولة اليهودية ٥,٤ بالمئة من اجمالي السكان العرب (٥٤٤٠٠ نسمة)[٥٤].

التراجع المرحلي

لم يحقق مشروع التقسيم طموحات الفلسطينيين في بناء دولتهم المستقلة ذات السيادة على جميع الاراضي الفلسطينة، وكان رفض التقسيم يعني، في المحصلة، رفض الدولة القائمة على اساسه والمنطلقة من مبدأ التسليم بالتنازل عن جزء من الحق الفلسطيني للاخرين. وكان تجدد الثورة الفلسطينية، كما اشرنا، تجسيدا لهذا الرفض. وقد تمكنت الثورة، في مرحلتها الثانية، من تحقيق انجازات كبيرة: فقد سيطر الثوار على مناطق واسعة من فلسطين، وبدأت الادارة الحكومية البريطانية في المدن الرئيسية تنهار انهيارا يكاد يكون كاملا، اجبر الحكومة البريطانية على ارسال اعداد كبيرة من جنودها الى فلسطين لاخماد الثورة فيها، وقد ادى ذلك الى دعوة الاحتياطي البريطاني الى الخدمة[٥٥]. وقد لعبت هذه الاوضاع دورا مزدوجا في مسألة التقسيم: فهي، من الجهة الاولى، عززت ثقة الفلسطينيين بموقفهم الرافض للتقسيم الا انها، من الجهة الثانية، كانت تشغل بريطانيا عن توجيه اهتمامها نحو المسرح الاوروبي حيث كانت نذر الحرب العالمية الثانية تلوح في الافق، بعد ان تمكن هتلر من تحقيق مكاسب سياسية واقليمية واستراتيجية واقتصادية في اوروبا، كان من بينها ضم اقليم السار الى المانيا، وادماج النمسا في الرايخ الالماني الثالث، وانتزاع اقليم السوديت من جمهورية تشيكوسلوفاكيا كمقدمة لابتلاع هذه الجمهورية، وانشاء محور برلين ـ روما.

وبدافع من تدهور الحالة في اوروبا، قرر مجلس الوزراء البريطاني اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتواء الثورة واقناع العرب بالتفاهم مع بريطانيا[٥٦]. وكان التراجع عن سياسة التقسيم جزءا من هذه الاجراءات الضرورية لتهدئة الثورة. وهكذا فمع صدور توصيات اللجنة الفنية في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، اصدرت الحكومة البريطانية بيانا (وجهه وزير المستعمرات الى البرلمان)، اعلنت فيه «ان حكومة جلالته بعد أن درست بدقة تقرير لجنة التقسيم توصلت الى نتيجة هي أن... الصعوبات الادارية والمالية التي ينطوي عليها مشروع ايجاد دولتين عربية ويهودية مستقلتين في فلسطين، هي صعوبات كبيرة جدا، بحيث ان هذا الحل للمشكلات هو حل غير عملي. لذلك فان حكومة جلالته سوف تستمر في مسؤوليتها بالنسبة لحكم جميع فلسطين»[٥٧]. وبذلك تراجعت بريطانيا، مرحليا، عن سياسة التقسيم للتفرغ لمشكلاتها الاوروبية، وطويت مرحليا كذلك، فكرة اقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، كحل للقضية الفلسطينية.